# إصلاح التعليم العالي في الدول المغاربية وفق متطلبات سوق العمل

أ/ **مبروك كاهي** أستاذ مساعد "أ"
كلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة قاصدي مرباح- ورقلة –

الملخص:

تهدف الدراسة إلى التركيز على الاصلاحات الأخيرة، التي قامت بها الدول المغاربية لإصلاح منظومة التعليم العالي لديها، حتى يتمكن من تحقيق الدور الأساسي وهو تحقيق التنمية المحلية، كما تسلط الدراسة الضوء على الجهود التي قامت بها حكومات دول المغرب العربي من أجل إدماج حاملي الشهادات العليات وخريجي مؤسسات التعليم العالي في سوق العمل والتخفيف من حدة البطالة التي تمس هذه الفئة بشكل خاص.

**Summary:**

The study aimed to focus on the recent reforms undertaken by the Maghreb States system reform of higher education, so as to be able to achieve the fundamental role of achieving local development, also highlight the study highlighted the efforts undertaken by the governments of Arab Maghreb countries to integrate the holders of higher certificates and graduates of higher education institutions in the labor market and the alleviation of unemployment affecting this category in particular.

**مقدمة:**

يعتبر التعليم العالي من أبرز القطاعات الاستراتيجية التي تعول عليها دول المغرب العربي لتحقيق نهضتها التنموية، هذه الأخيرة أصبحت أولوية في ظل الواقع المر الموروث عن الحقبة الاستعمارية، فمسيرة اصلاح التعليم العالي في الدول المغاربية بما يتماشى مع المقتضيات التنموية مرت بالعديد من التجارب، أين يبرز التباين بين الدول المغاربية في وضع الأسس والاستراتيجيات التي ينبغي أن يسير عليها التعليم العالي بحسب الخصوصيات والامكانيات الخاصة بكل دول من دول المغرب العربي.

لكن ومع بداية الألفية الجديدة من القرن الحالي وانتشار ظاهرة العولمة التي مست العالم وهو ما نتج عنه اتجاه العالم إلى توحيد النظم الخاصة بالتعليم العالي واعتماد نظام ل م د العالمي للتعليم العالي وهو مالم تتخلف عنه دول المغرب العربي، إذ سارعت هي الأخرى لاعتماد هذا النظام الجديد والعمل على توجيه أهدافه لخدمة التنمية وتحسين ظروف معيشة الساكنة المحلية.

ومن جهة أخرى فإن العمل على إصلاح التعليم العالي يستلزم كذالك من حكومات دول المغرب العربي وضع سياسات تشغيلية تعمل على استيعاب خريجي مؤسسات التعليم العالي وتعمل على الحد من ظاهرة البطالة وتضمن من جهة أخرى الاستفادة من مؤهلات وكفاءات الخريجين بما يضمن تحقيق التنمية المحلية، وهو ما ستعرج عليه الدراسة.

## I - اعتماد نظام ل م د (LMD) في منظومة التعليم العالي المغاربية:

لقد عملت الدول المغاربية على تطبيق واعتماد هذا النظام بعد انتشاره في الجامعات الغربية في أواخر القرن الماضي، وهذا بالنظر للمزايا والخصائص التي يتمتع بها، لعل أبرزها ربط احتياجات التعليم العالي بمتطلبات سوق العمل، والمرونة التي يتمتع بها كذالك نظام المسارات والمعابر التي تتيح للطلبة الانتقال من مسار إلى آخر وفق القواعد والإجراءات المتبعة والمعتمدة، كذالك هذا النظام الجديد يساعد في عملية انتقال الطلبة من الدول المغاربية إلى الجامعات الغربية لمزاولة دراساتهم واتمام أبحاثهم فهو ذو صبغة عالمية، والملاحظ أن الدول المغاربية اعتمدته سريعا وعمدت

إلى وضع التشريعات والقوانين من أجل تطبيقه وتعميمه عبر كامل الجامعات التابعة لها.

**أ- الحالة الجزائرية ومسارات تطبيق النظام العالمي L M D 2004م:**

بعد أن أحدث قانون 99-05 المؤرخ في 04 أفريل 1999 والمتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي، نقلة نوعية في مسار الجامعة الجزائرية خاصة فيما يتعلق بعنصر التكوين، تم تعزيز هذا المسار بالتوجه نحو العالمية وذالك بتطبيق نظام يتماشى والتطورات العالمية يعني أكثر ديناميكية وحركية للتعليم العالي.

فنظام L M D والذي يتكون من ثلاثة مسارات أساسية وهي ليسانس ماستر دكتوراه عرف اعتماده في السنة الجامعية 2005/2004 وهو يعبر عن هندسة جديدة لمسارات التكوين تستجيب لمتطلبات سوق العمل وضروريات التنمية المحلية، وقد جاءت هذه الاصلاحات في سياق على ما قدمته اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية للمخطط الخاص بإصلاح النظام التربوي المتبني من طرف مجلس الوزراء في 20 أفريل 2002 والذي سطر أهدافه للمرحلة الاستراتيجية لعشر السنوات المقبلة 2002-2013 وذالك بإحداث إصلاح شامل وعميق لمنظومة التعليم العالي الجزائرية ويرافق هذا الاصلاح تحسين البرامج والمناهج التدريسية ووسائل التكوين المتبعة، وإعادة تنظيم التسيير البيداغوجي للجامعة[1].

وقد جاء هذا الاصلاح تماشيا مع ما حققته الجامعة الجزائرية منذ الاستقلال من تزايد في أعداد الطلبة الجامعيين، كذالك ارتفاع عدد الهياكل والمؤسسات التعليمية التابعة لقطاع التعليم العالي، وفي توفير الحد المطلوب من أعضاء هيئة التدريس التي تغلب عليها الصفة الجزائرية بعد تطبيق مبدأ الجزأرة، ومن جهة ثانية أيضا فإن هذه الاصلاحات جاءت استجابة لتحديات داخلية وخارجية فالأولى فرضتها طبيعة الاقتصاد الوطني واندماجه في الاستراتيجية الدولية للنمو والتطوير مع العلم أن النظام الكلاسيكي لم يعد يتناسب مع متطلبات العولمة الاقتصادية، أما التحديات الخارجية فجاءت نتيجة عولمة قيم التعليم العالي وظهور التعليم العبر الوطني ومواكبة التطورات التي تحدث على مستوى دول الجوار الوطني، وإعطاء الشهادات الجامعية قيمة وطنية إلى جانب تثمينها دوليا، وقبل التطرق لتطبيق نظام ل م د في الجامعة الجزائرية الأسباب والأهداف والآليات التي واكبت هذا التطبيق سوف نقدم مفاهيم أولية حول هذا النظام العالمي.

01- مفهوم نظام التعليم العالي L M D: يعرف نظام ل م د على أنه نظام للتكوين العالي قائم على ثلاثة مسارات رئيسية ليسانس ثلاث سنوات (ستة سداسيات)، ماستر (أربع سداسيات)، دكتوراه (ستة سداسيات)[2]، إذ يهدف هذا النظام الجديد إحداث تعديلات هيكلية في التنظيم وفق معايير الحداثة والفاعلية، كما يرمي أيضا إلى تدعيم العمل الجماعي ضمن أساليب فرق البحث ليكون أكثر فاعلية، ومن جهة أخرى يعطي للطالب فرصة لتكوين نفسه بإشراكه في العملية التكوينية التي تضمن التقييم الأمثل والأحسن.

02- أهداف نظام LMD: يقوم نظام ل م د على مجموعة من الأهداف تعمل الجامعات التي تبنت هذه النظام على تحقيقها، ويمكن إبراز أهم هذه الأهداف فيما يلي[3]:

- نظام ل م د يهدف إلى إرساء نظام تكوين مرن وإعداد مشروع جامعة يشمل الانشغالات الوطنية والعالمية وعلى المستوى الاقتصادي العلمي الثقافي والاجتماعي.
- ترقية استقلالية الجامعة بيداغوجيا مع ضمان التقييم المستمر لها ولبرامجها.
- إعطاء حيوية وفعالية للتكوين الجامعي وذالك بتحديث البرامج التكوينية، من خلال مراجعة البرامج وتنويع وتعديل المسالك أثناء الدراسة في مجالات التكوين.
- الاهتمام والتركيز على المخرجات الجامعية وفق متطلبات سوق العمل، وذالك من خلال التعاون مع الشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين للجامعة في إطار دعم الخطط التنموية الوطنية.
- اتاحة فرص الجامعة للانفتاح على الفضاء العالمي، من أجل تطوير البحث العلمي وتنمية الروح العلمية.

- تشجيع وتنويع التعاون الدولي في المجالات البيداغوجية أو التقنية.
- تسهيل معادلة الشهادات من أجل تيسير حركية الطلبة داخل الوطن وخارجه.
- التركيز على آليات الاستقبال والتوجيه والدعم البيداغوجي للطلبة.
- تعبئة كل الأسرة الجامعية والتحامها لتكون جامعة حيوية وعصرية.

03- خصائص نظام LMD: يعتمد نظام ل م د على مجموعة من العناصر الأساسية إضافة إلى نظام السداسيات والأطوار الثلاث (ليسانس ماستر دكتوراه)، هناك مبدأ الرسملة capitalisation والمتمثلة في الوحدات الدراسية المكتسبة التي تحصل فيها الطالب على المعدل، وكذالك الحركية mobilité أي بإمكان الطالب التسجيل في أي جامعة تطبق نظام ل م د فهو نظام حركي ومرن في آن واحد، ويقوم النظام الجديد أيضا على مبدأ الموضوعية Lisibilité فالتكوين الجامعي وفق نظام ل م د يقوم على الواقعية ويأخذ في الحسبان واقع سوق العمل.

وبالرغم من الايجابيات التي يوفرها نظام ل م د خاصة فيما يتعلق بالحاجيات الاقتصادية إلا أن تطبيقه لا يخلوا من بعض الصعوبات، هذه الأخيرة ان لم يتم التعامل معها بطريقة رشيدة وعقلانية فإن تطبيق نظام ل م د في الجامعة يصبح عبارة عن واجهة فقط ولا يخدم الأهداف التي أسس من أجلها، ومن أبرز الصعوبات التي قد تعتري تطبيق نظام ل م د في الجامعات نذكر ما يلي:

- التداخل بينه وبين النظام الكلاسيكي خاصة فيما يخص مسألة الذهنيات والتفكير والتأطير وفي هذا الصدد تبرز ضرورة وأهمية تدريب الأساتذة على هذا النظام الجديد علما أنهم قد تلقوا تكوينهم بالنظام الكلاسيكي مما يخلق الصعوبة سواء على صعيد الفهم أو التطبيق.
- اصطدام نظام ل م د بالقرارات السياسية التي تؤثر عليه كثيرا علما أنه نظام يهدف للجودة العالمية خاصة في الدول ذات الأنظمة الشمولية.
- ارتباط النظام الجديد بسوق العمل والاحتياجات الاقتصادية والتنموية يؤثر على مصير الشهادة الممنوحة ضمن هذا النظام.
- مضاعفة الجهود والطاقات لدى أعضاء هيئة التدريس والمكونين على اعتبار أن نظام ل م د يهدف الى تدارك النقص المعرفي لدى الطلبة نتيجة ضعف المنظومة التربوية (التعليم الأساسي والثانوي)[4].
- مشاركة جميع الأطراف خاصة أعضاء هيئة التدريس في تحديث البرامج والمقررات والمعارف الجديدة واستخدام التقنية الحديثة الالكترونية في التدريس.

**أ- تطبيق نظام LMD في الجامعة الجزائرية:**

بعض انخراط منظومة التعليم العالي الأوربية في تطبيق نظام ل م د على مستوى جامعاتها خاصة الفرنسية والألمانية وغيرها بعد توصيات مؤتمر جامعة السوربون 1998، قررت الهيئات الوصية على التعليم العالي في الجزائر مواكبة الأحداث والانخراط في المنظومة العالمية سريعا وتفادي التأخير الذي غالبا تنتج عنه آثارا سلبية يصعب تداركها فيما بعد، عندما أن هذا النظام يوفر فرص تكوين بمقاييس عالمية موحدة لدى أغلب الدول التي تتبنى نظام ل م د الذي يتماشى مع متطلبات التنمية الوطنية ويستجيب للاحتياجات الاقتصادية.

وبالرغم من أن القانون التوجيهي للتعليم العالي 99-05 الصادر في 04 أفريل 1999 لم يمض على تطبيقه سوى سنوات قليلة والذي يعتبر بمثابة قاعدة إصلاح حقيقية، إلا أن الدولة الجزائرية قررت التوجه لتطبيق نظام ل م د، رغم الايجابيات التي يوفرها هذا الأخير إلا أنه يطرح التساؤل حول الرؤية الاستراتيجية لرسم السياسات العامة للتعليم العالي، الذي وكما ذكرنا من قبل أنه قطاع استراتيجي وحيوي ويلزمه الوقت الكافي لرؤية نتائج وآثار السياسات بعد تنفيذها وتقويمها، الأمر الذي يطرح مسألة إهدار الجهود والطاقات ووضوح الرؤية الكاملة لدى صانعي السياسات العامة في الجزائر.

هذا ولقد شرعت الدولة الجزائرية في تطبيق نظام LMD بعد صدور المرسوم التنفيذي رقم 04-371 المؤرخ في 21 نوفمبر من سنة 2004 والذي يتضمن "إحداث شهادة ليسانس جديد"[5]، وبصدور هذا القانون تكون الدولة الجزائرية قد بدأت فعليا بتطبيق نظام ل م د على جامعتها الوطنية، وقد جاء في المرسوم التنفيذي تأكيد على أن استحداث نظام ليسانس جديد هو تطبيق لما جاء في المادة 21 من القانون 99-05 أي أن القانون الجديد هو تدعيم لمسيرة اصلاح منظومة التعليم العالي الجزائرية.

وهذا ولقد دأبت الوزارة الوصية الجزائرية في تطبيق النظام الجديد ل م د عقب صدور القرار الخاص باستحداث نظام ليسانس جديد، فكانت البداية عبر ثمانية جامعات وطنية ليتم تعميمه تدريجيا عبر باقي الجامعات الوطنية، وبالتزامن مع هذا التعميم تم وضع سياسة وطنية يتلاشى معها النظام الكلاسيكي تدريجيا ليحل محله النظام الجديد ل م د وهذا ما تم تحقيقه فعلا في سنة 2014، أي بعد عشر سنوات من بداية تطبيق النظام الجديد، هذا ولقد شهد شهر جوان من سنة 2007 تخرج أول دفعة ليسانس بالنظام الجديد LMD حيث بلغ عدد الخريجين حوالي 1000 طالب متخرج ليسانس بصيغتيه الأكاديمي والمهني عبر ثمانية جامعات وطنية مثلما أسلفنا الذكر في 56 تخصصا، ليتم الانتقال بعده الانتقال الى الطور الثاني من التكوين في هذا النظام الجديد وهو ماستر ل م د[6].

لقد عكفت الوزارة الوصية بتطبيق هذا النظام الجديد للتعليم العالي بالجزائر، فور صدور القانون الخاص به والقاضي باستحداث نظام ليسانس جديد، إلا أن هذا المشروع جوبه بجملة من العقبات في بداية تطبيقه، الأمر الذي تطلب من الادارة الوصية بدل مجهودات مضاعفة من أجل شرح هذا النظام الجديد وإزالة الكثير من اللبس والاستفهام حوله[7].

وإضافة إلى أن نظام LMD تم تطبيقه بالتوازي مع النظام الكلاسيكي على أن يتلاشى هذا الأخير تدريجيا فقد ظهرت إشكالية المعابر أي الانتقال من النظام الكلاسيكي إلى النظام الجديد وهو ما أرجعه العديد من الباحثين في شؤون التعليم العالي الجزائري إلى وجود غموض لدى الادارة حول القوانين الخاصة بهذا النظام ناهيك عن الطلبة المعني الرئيسي بهذه التعديلات الجديدة على المنظومة الجامعية الجزائرية، وهذه التراكمات أدت في النتيجة إلى ظهور ما يعرف بصراع الأجيال بين طلبة النظام الكلاسيكي وطلبة النظام الجديد، وقد اشتد هذا الصراع مع مبادرة الوزارة الوصية باتخاذ جملة من الاجراءات والتي كان الغرض والدفع منها إعطاء نفس جديد للنظام الجديد LMD وبعد نوعي للتكوين ضمن هذا المسار، خاصة بعد صدور المرسوم الرئاسي الذي يساوي بين شهادة ماجستير وشهادة ماستر في الرتبة والدرجة وفي التوظيف[8]، الأمر الذي أدى إلى ظهور احتجاجات في أوساط الطلبة خاصة أولئك الذين يدرسون بصيغة النظام الكلاسيكي، الأمر الذي حمل الوزارة الوصية إلى التراجع عن أبرز إصلاحاتها فيما يخص النظام الجديد تحت ضغط طلبة نظام الكلاسيك للتعليم العالي[9].

ومن العوائق والصعوبات التي واجهت هذا النظام الجديد، إضافة الى الصعوبات التي تتعلق بالمقررات والجوانب المنهجية والتأطير، إشكالية التصنيف والدرجة لدى الوظيف العمومي، حيث أن قانون الوظيف العمومي في الجزائر يعطي درجة إطار في الدولة لكل مواطن جزائري متحصل على شهادة بكالوريا يتبعها على الأقل دراسة أربعة سنوات في مؤسسات التعليم العالي، وهذا الشرط لا يتحقق مع خريجي النظام الجديد المتحصلين على درجة ليسانس بدراسة ثلاثة سنوات، خاصة وأن الامر تصادف مع تخرج عدة دفعات من حملة شهادة النظام الجديد، مما أعاد حركة الاحتجاج الطلابي وجعل الوزارة الوصية في حرج من أمرها وباءت جميع اتصالاتها بهيئة الوظيف العمومي بالفشل، ولم يتم حل الإشكال إلا بعد تدخل رئاسة الحكومة في حد ذاتها.

إن هذه الاشكالية تنبئ عن قصور السياسات العامة لدى المشرفين على قطاع التعليم العالي في الجزائر، كذالك النظرة المستقبلية والخطط الاستشرافية التي من خلالها يتم وضع جميع البدائل الممكنة والاحتمالات حتى تتمكن من تفادي هذه الصعوبات والعوائق، فالحلول التي تأتي تحت ضغط الحركات الطلابية أو حتى الهيئات الرسمية الأخرى،

عادة لا تستنفذ الوقت الكافي لدراستها وهو ما يعطيها الصفة الترقيع والحينية ويبعد عنها صفة الرشادة والحكامة التي عادة ما تكون الإدارة الجامعية أحوج إليه، وهذه الحلول عادة ما تكون الغاية منها امتصاص غضب المحتجين وليس المعالجة الجذرية والعقلانية الأمر الذي يترتب عنها ظهور عدة مشاكل أخرى.

وهذا ما حدث بالفعل إذ فور تسوية مشكلة طلبة النظام الجديد مع هيئة الوظيف العمومي وتمكينهم من الحصول على رتبة إطار في الوظائف العمومية التابعة لقطاع الدولة، برزت الى السطح حركة طلابية جديدة تطالب الوزارة الوصية بالحصول على نفس المكاسب التي حصل عليها طلبة النظام الجديد، هذه الحركة الطلابية ممثلة طلبة النظام الكلاسيكي قصير المدى، أي درسوا ثلاث سنوات تعليم عالي، أي نفس عدد السنوات التي درسها حملة شهادة ليسانس نظام جديد الأمر الذي وضع الوزارة الوصية على التعليم العالي أمام مشكل آخر.

ويرجع العديد من الباحثين أن غياب الحوار أو بالاصطلاح الدقيق والأمثل عدم مشاركة الفاعلين الآخرين في رسم السياسات التعليمية هو ما أدى إلى هذه العقبات وفي بعض الأحيان الوصول إلى حالة الانسداد، ومع ذالك فإن الوزارة الوصية على التعليم العالي تنتظر وتأمل آفاق مستقبلية من اعتماد هذا النظام الجديد للتعليم العالي LMD ومن بين هذه الآفاق والتطلعات المستقبلية نذكر ما يلي:

**الآفاق المستقبلية لتطبيق نظام ل م د في منظومة التعليم العالي الجزائرية:** بالرغم من العوائق والصعوبات التي جابهت تطبيق هذا النظام الجديد في منظومة التعليم العالي الجزائرية، إلا أن حتمية الاصلاح وضرورة الاندماج في منظومة العولمة التي اجتاحت العالم، جعل من الوزارة الوصية تضع آفاقا مستقبلية من اعتماد نظام LMD للتعليم العالي[10]:

- بالنظر للأعداد الهائلة والمتزايدة من الطلبة والذي بلغ حدود اثنان مليون طالب جامعي، فإن النظام الجديد يعطي القدرة على استيعاب هذه الاعداد المتزايدة، كما أن نظام المعابر الذي يتيحه هذا النظام الجديد يسمح بالانتقال من تخصص الى آخر بكل سهولة مع المراعاة طبعا للطابع المنهجي والتأهيلي والتكويني.
- من شأن اعتماد هذا النظام الجديد أن يضع الاطر والآليات المناسبة وتوجيه الطلبة الجدد إلى التخصصات التي يريدونها بعيدا عن الضغط والتوجيهات الاجبارية التي كانت معتمدة في النظام الكلاسيكي.
- إن تطبيق هذا النظام الجديد يعتبر استكمالا لسلسلة الاصلاحات الشاملة التي بدأتها الوزارة منذ سنة 1999 وصدور القانون التوجيهي الخاص بالتعليم العالي.
- من الآفاق المستقبلية للنظام الجديد أنه يعول عليه في رفع المستوى التعليمي للجامعة والزيادة من وتيرة التكوين باستخدام أساليب وتقنية حديثة، وجعل التعليم العالي يتماشى مع التطورات العالمية الحاصلة، من أجل اعطاء حركية تعاون وتبادل واعتراف بالشهادات الممنوحة أي الاندماج في المنظومة العالمية للتعليم العالي.
- ونظام ل م د هو نظام يتماشى أكثر مع متطلبات سوق العمل، والغاية الرئيسية من اعتماده في الدول الأنجلو سكسونية جاء استجابة لمواءمة احتياجات ومتطلبات سوق العمل.
- مدة التكوين والتي تم تقليصها في اطار هذا النظام الجديد، جعلت من التكوين الجامعي تكوينا مرنا ويحقق الاستمرارية ويعزز فرص استعمال تكنولوجيات الاعلام والاتصال (المحاضرات المرئية المشتركة بين الجامعات) في مجال التعليم العالي.
- وهناك آفاق أخرى عديدة مستقبلية يرجى تحقيقها من هذا النظام الجديد ل م د كاحتساب الخبرات المهنية وتجاوز الصعوبات الناجمة عن تعريف المسارات المتوجة بالشهادات وضبطها، كما يعطي حركية اكثر للطالب في الانتقال بين المسارات وفق الاليات المطلوبة ويسهل عليه الاندماج أكثر في سوق العمل.

ورغم هذه الاصلاحات التي اتبعتها الوزارة الوصية على سياسات التعليم العالي، إلا أن الباحث الجزائري "قوي بوحنية"[11] يرى أنه لا بد من بدل مزيد من الجهود حتى تستكمل علمية الاصلاح على الوجه المطلوب وتحقق النتائج

المرجوة منها، ومن بين النقاط التي أشار وركز عليها منها ما هو مرتبط بالجانب التنظيمي والهيكلي للجامعات الجزائرية، من إعادة النظر في نظم الترقية والتعويضات المصاحبة لها، كذالك ضرورة التدقيق في النشاط العلمي و البيداغوجي، والأهم من ذالك اشراك القطاعات الوزارية المعنية في رسم سياسات التعليم العالي[12].

ويرى ذات الباحث أن على سياسة التعليم العالي في الجزائر يجب أن تكون أقرب إلى الحكامة والعقلانية والرشد، وضرورة إعادة النظر في مسألة التوازن بين السياسات الوطنية والسياسات الدولية المتعلقة بمجال التعليم العالي، وهذا حتى لا يكون هناك فوارق عديدة لا سيما اثناء تبادل الخبرات والبعثات العلمية، أيضا مسألة التوسع خاصة في مسائل التوسع بالهياكل الجامعية يجب أن تكون بطريقة جد مدروسة وأن عملية فتح أي هيكل جامعي يجب أن يكون مرفوق بدراسة شاملة من حيث المؤهلات وأعضاء هيئة التدريس اللازمة للإشراف على مثل هذه الهياكل، كذالك رفع نسبة أو عدد المنتسبين إلى الجامعات الجزائرية يجب أن تواكب معه الظروف الملائمة حتى لا يتم المساس بجوهر العملية التكوينية ومن ثم إهدار الجهود في غير محلها.

**ب- حالة تونس الإصلاح الخاص بالانتقال إلى نظام الإجازة ماجستير الدكتوراه "أمد":**

لقد أخذت الهيئات الوصية على التعليم العالي في تونس اتباع مسار آخر من الاصلاحات يضمن التكوين الجيد والنوعية للكفاءات المطلوبة، كما تضمن هذه الاصلاحات أيضا مصداقية الشهادات الجامعية التونسية لدى الجهات الأجنبية، الأمر الذي من شأنه أن يعزز الثقة لدى الطلبة في منظومة التعليم العالي التونسية كما من شأنه أن يرفع من مستوى الجامعة التونسية بالشكل الذي يخدم الأهداف التنموية للبلاد.

وبهذا الصدد فقد تم اصدار عن القانون التوجيهي للتعليم العالي وهو قانون عدد 19 لسنة 2008 المؤرخ بتاريخ 25 فيفري 2008، وتجذر الإشارة على أن أهم نقطة جوهرية جاء بها هذا القانون هو تأكيده على أن الطالب هو جوهر ومحور منظومة التعليم العالي، وعليه فإن له الحق تلقي الدروس بانتظام ومتابعتها والمساهمة في رسم مساره التعليمي، كما يعطيه هذا القانون أيضا الحق في اعلامه حول مسارات التكوين والبرامج والآفاق المهنية التي يؤهل لممارستها[13].

كما تضمن هذا القانون التوجيهي للتعليم العالي عدة نقاط أساسية يمكن اجمال أبرزها فيما يلي في النقاط التالية:

- إقراره لمبدأ الجودة في التعليم العالي والبحث العلمي، واعتبارها عنصرا أساسيا للنهوض بالسياسة التعليمية الوطنية، كما أكد أيضا على الجودة في مجالات البحث والتكوين والتصرف البيداغوجي والإداري والمالي.
- ضرورة تطوير مهام الجامعات ومؤسسات التعليم العالي حتى تتمكن من القيام والاضطلاع بدورها الحقيقي بزيادة كفاءة وفاعلية الخريجين الجامعيين.
- المساهمة في التطوير التكنولوجي ومساعدة الخريجين على خلق فرص عمل بأنفسهم من خلال إنشاء مؤسسات وبعث المشاريع الخاصة بهم علما أن هذا القانون يلزم الجامعات بتأمين هذه المشاريع والإعداد لها[14].
- تمكين مؤسسات التعليم العالي من الانفتاح على المحيط الاقتصادي والاجتماعي وتفعيل دورها كشريك أساسي في العمل التنموي الذي دأبت عليه البلاد منذ السنوات الأولى للاستقلال.
- إعطاء نمط آخر للتكوين بإعطائه صيغا مختلفة غير تلك التي كانت معهودة سابقا، كاتباع أسلوب التكوين التطبيقي، والتكوين بالتداول، والتدريب الميداني للطلبة.
- ولتعزيز استقلالية المؤسسات الجامعية اكثر وضمان دورها التنموي، أقر هذا القانون التعاقد بين الدولة والجامعة كأسلوب متطور، وبموجب هذا التعاقد تحدد الاهداف وتضبط الالتزامات بين الطرفين في مجال التمويل وتعبئة الموارد الذاتية وتوفير الأسس الموضوعية للتقييم والمساءلة اللاحقة.
- تأكيد هذا القانون التوجيهي للتعليم العالي على متغيرين رئيسيين في العملية التعليمية وهما عنصر التقييم وضمان الجودة، وفي هذا صدد نجد ان القانون قد ذهب إلى أبعد من ذالك في قضية اعتماد المؤسسة الجامعية وبرامج التكوين

على ضرورة الأخذ بعين الاعتبار عنصر ضمان الجودة والتقييم، كما أكد النص على اجبارية هذا الأخير.

- ويشير القانون على أن الأهداف الأساسية من القيام بهذه الإجراءات هو المحافظة على القيمة العلمية للشهادة العلمية التي تمنحها الجامعات التونسية، وعليه فقد تم إقرار النظام الجديد الخاص بالإجازة ماجستير الدكتوراه "أمد".

- التأكيد على مجانية التعليم العالي العمومي، كما رخص ايضا للجامعات تقديم خدمات في اطار عقود شراكة مع محيط الانتاج، كما أن القانون التوجيهي الجديد للتعليم العالي يكرس حركية جديدة في المشهد الجامعي من خلال اصلاح المناهج والمقررات واستحداث أخرى جديدة لا يمكن أن تتواجد إلا في الدول المتقدمة[15].

إن السياسة الجديدة التي أضفاها القانون التوجيهي للتعليم العالي في تونس، تختلف كلية عن السياسة السابقة (سياسة التوجيه الجامعي)، هذه الأخيرة ركزت على عمليات التنمية المحلية على حساب الوظائف الأساسية الأخرى للجامعة، الأمر الذي أفرغها من مضمونها وجوهرها الحقيقي وجعل منها ورشة اقتصادية عوضا من أن تكون صرحا علميا يستجيب لجميع التطلعات المجتمعية، بينما في القانون الجديد وإن كان لم يهمل متغير التنمية الذي هو أساسي ولا يمكن التخلي عنه بأي حال من الأحوال، إلا أنه ركز كثيرا على عنصر التكوين وجودة المخرجات الجامعية ومواكبة التطورات والتغييرات العالمية الحاصلة على مستوى منظومة التعليم العالي، وهو ما تمت الاستجابة إليه من خلال اعتماد النظام الجديد في مؤسسات التعليم العالي التونسية والقائم على أساس الإجازة ماجستير الدكتوراه "امد"

**ب-1 الأهداف المتوخاة من اتباع الاصلاح والنظام الجديد "امد":**

إن اتباع هذه السياسة الجديدة والتي أقرها القانون التوجيهي الجديد للتعليم العالي في تونس، والذي صدر كما اسلفنا سابقا 25 فيفري 2008 تحت القانون والذي حمل عدد 19، كان يرجى منها تحقيق العديد من الأهداف والطموحات والآفاق المستقبلية وهو ما تم التعبير عنه بالخطة الاستراتيجية لتطوير التعليم العالي والبحث في تونس 2008-2017 الأمر الذي يعكس أن هذه السياسة ذات بعد زمني طويل وهو معمول به في اعداد السياسات العامة للتعليم العالي في دول العالم الذي يعمل متغير الوقت الحاسم الأساسي في انجاحها من فشلها، إضافة إلى باقي المتغيرات الأخرى التي لا يمكن إهمالها بطبيعة الحال، وفيما يلي أهم الأهداف الرئيسية من اتباع النظام الجديد "امد" في مؤسسات التعليم العالي في تونس[16]:

أ- اعتماد النظام الجديد "امد" في منظومة التعليم العالي التونسية هو تجسيد لعمليات التطوير الحاصلة على مستوى المنظومة الجامعية، وهو الخيار الذي اعتمدته السلطات التونسية (الاصلاح والتطوير) منذ السنوات الأولى للدولة، لكن هذه المرة تم اعتماد المعايير الدولية وأخذها بعين الاعتبار، من أجل الزيادة في القيمة العلمية للشهادة التونسية[17].

ب- الاستجابة لأعداد الطلبة الذين هم في تزايد بمتتاليات هندسية بعد الاصلاحات التي طرأت على المنظومة التربوية التونسية والتي كانت لها نتائج ايجابية في زيادة عدد المتحصلين على شهادة البكالوريا من سنة إلى أخرى، ومن جهة ثانية ايضا فالنظام الجديد للتعليم العالي في تونس "امد" يمثل اصلاح هيكلي وبيداغوجي عميق ليس الغاية منه استيعاب الأعداد الطلبة الجدد المتزايدة وإنما أيضا يرجى منه هدف أبعد وأسمى وهو الارتقاء بمستوى الجامعة التونسية، حتى لا تؤثر الكمية العددية للطلبة على نوعية التكوين والتحصيل العلمي، وبهذا تكون الجامعة التونسية قد استجابات للتحديات والرهانات الداخلية والتي يتقدمها رهان التنمية ومن جهة أخرى مواكبة ومسايرة التطورات الخارجية.

ت- إن خيار تبني النظام الجديد "امد" يمثل نقلة نوعية على مستوى منظومة التعليم العالي التونسية، والأهم والأبرز من ذالك هو إعادة الاعتبار للتكوين الجامعي من خلال اعتماد منظومة متمايزة في التكوين، هذه المنظومة ترتكز على التكوين لمدة ثلاثة سنوات بعد الحصول البكالوريا والتي تختم بالحصول على الاجازة، ثم تأتي مرحلة ماجستير والتي مدتها خمس سنوات من التكوين بعد الحصول على البكالوريا (بكالوريا + اجازة 03 سنوات + ماجستير

سنتين)، ثم تأتي مرحلة أخرى متقدمة من التكوين وهي مرحلة البكالوريا ومدتها أيضا ثمانية سنوات بعد البكالوريا أي ثلاثة سنوات اضافية للسنوات الخمس السابقة الذكر.

ث- جودة التكوين الجامعي، والتي أصبحت أكثر من ضرورية في ظل العولمة والتنافسية بين مختلف المؤسسات، ويهدف ايضا الى ادراج تخصصات جديدة تستجيب لسوق العمل[18].

ج- ومن بين السمات التي يتميز بها نظام "امد" أنه نظام تكويني مرن ويتوافق مع الأنظمة الدولية المعاصرة للتعليم العالي، مما يتيح امكانية معادلة الشهادات العليا في تونس، والميزة الأخرى التي تحسب للطلبة أنه يتيح لهم ويعطيهم حركية أكبر للتنقل بين الشعب والتخصصات الجامعية، سواء في تونس أو خارج الدولة التونسية فهو نظام ذو أبعاد عالمية، ومن خلال هذا النظام الجديد أيضا يتمكن الطالب من المساهمة في نحت مساره التكويني من خلال اختيار وحدات تعليمية في مجالات وتخصصات متعددة.

باعتماد هذا النظام الجديد للتعليم العالي في تونس "امد" تكون الهيئات الوصية في البلاد قد وضعت المبادئ والأسس والأهداف العامة للإصلاح الجامعي، كما أكدت في ذات الوقت أن هذه السياسة الجديدة جاءت نتيجة تشاور موسع بين مختلف أسرة التعليم العالي من إداريين وأساتذة وطلبة، كذالك مع المحيط أو الشريك الاقتصادي والاجتماعي الأمر الذي يعكس أن الجامعة التونسية لا تعمل في بيئة منعزلة عن محيطها الخارجي، والشيء الاهم والبارز في رسم هذه السياسة التعليمة في تونس أنها أخذت في عين الاعتبار المتغيرات الدولية، والاستفادة من الخبرات الأجنبية والتجارب الدولية، والعمل على دعمها للسياسة المحلية والتجربة الوطنية والأخذ بعين الاعتبار الشخصية والخصوصية الوطنية التونسية.

والأمر الملاحظ على هذا الاصلاح الجامعي أنه راعى خصوصيات المؤسسات الجامعية التونسية أثناء تطبيقه ميدانيا، حيث وبالرغم من أن المذكرة الإطارية للقانون جاءت سنة 2007 إلا أن تعميمه عبر كامل مؤسسات التعليم العالي امتدت على مدار ثلاث سنوات[19]، وهو ما ساعد كثيرا في اجتناب العديد من العقبات التي كانت من الممكن أن تعيق تطبيقه، ومن جهة ثانية فإن الانخراط التدريجي لمؤسسات التعليم العالي في هذا النظام الجديد أتاح امكانية المتابعة المستمرة والتقييم وإجراء التعديلات اللازمة والممكنة في حينها.

وتؤكد الهيئات الوصية على التعليم العالي في تونس، على نجاح هذه السياسة خاصة في طورها الأول ثلاثة سنوات من التكوين من نظام "امد" أي الاجازة، وبحسب الاحصائيات الرسمية فإن الدفعة الأولى لنظام الإجازة "امد" لسنة 2007/2006 تميزت بتقديم 164 مشروع اجازة نظرت فيها 22 لجنة قطاعية وبعد التقييم صادقت على 130 اجازة (99 اجازة تطبيقية 31 اجازة أساسية)، أما المؤسسات التي انخرطت في هذا النظام الجديد سواء بصفة كلية أو جزئية مع الدفعة الأولى، فقد بلغت 59 مؤسسة تعليم عالي موزعة على كافة الجامعات التونسية الوطنية، ونفس الأمر ينطبق الثانية التي تضاعفت فيها عدد الاجازات لتصل إلى حوالي 727 مشروعا وبلغت نسبة القبول فيها حوالي 73.6% الأمر الذي يفسر السهولة واليسر الذي مر به هذا النظام الجديد للتعليم العالي ووضوح القوانين الخاصة به، وهكذا فقد كانت الدفعة الثالثة الزامية من خلال اتباع نفس الاجراءات التي مرت بها الدفعتان الأولى والثانية.

أما الطور الثاني من التكوين المعتمد في النظام الجديد للتعليم العالي في تونس "امد" ماجستير، فقد كان يهدف إلى اعطاء قيمة علمية وعملية لهذا التكوين من خلال تنمية المعارف ونشرها تمهيدا لتأسيس اقتصاد المعرفة، وزيادة كفاءة وفاعلية الخريجين الجامعيين وذالك من أجل تعزيز الشراكة مع المحيط الاقتصادي والاجتماعي، فالتحكم في هذه المتغيرات يعني التحكم في التكنولوجيات الحديثة التي باتت أكثر من ضرورية لتوظيفها في التنمية المحلية.

وحرصا منها على متابعة حاملي الشهادات العليا فإن الهيئات الوصية التونسية عملت على مساعدة هؤلاء الخريجين على احداث مؤسسات جديدة، وعليه فإنه يتعين من مؤسسات التعليم العالي توفير عروض تكوين لثلثي الطلبة على الأقل نحو شهادات ماجستير الهني والثلث الآخر نحو ماجستير البحث.

ومن خلال المذكرة الاطارية لاعتماد نظام "امد" على مستوى الماجستير، فقد أوضحت منهجية الاصلاح ومراحله أي كيفية الانتقال من طور الاجازة القائم على مدة تكوين ثلاثة سنوات بعد البكالوريا، ومن ثم الانتقال الى طور الماجستير والقائمة على المبادئ التالية:

- التركيز على مبدأ المشاورات بين مؤسسات التعليم العالي المعنية بالتكوين وبين هياكل البحث خاصة المدرسين والباحثين وممثلين عن الطلبة والهياكل البيداغوجية لتوسع دائرة التشاور إلى المحيط الاقتصادي والاجتماعي.
- ضرورة مراعاة مقتضيات التكوين بين الأطوار الثلاث سواء بين مرحلة الاجازة والماجستير وكذالك بين الطور الثاني (ماجستير) وطور الدكتوراه الثالث فالتكامل أمر لازم.
- العمل على تعميم هذه الشهادة ابتداءا من الموسم الجامعي 2009-2010 الى تعمم في كامل مؤسسات التعليم العالي مع أفق 2011 -2012 مع ضرورة الأخذ بعين الاعتبار خصوصية كل مؤسسة ومدى جاهزيتها لمزاولة هذا التكوين[20].

كما جاء أيضا في المذكرة الاطارية على وجود نوعين من التكوين في طور الماجستير الأول مهني والثاني بحثي، فالأول (ماجستير مهني) فهي تقوم على تمكين الطالب من تكوين تطبيقي يعمق مكتسباته العلمية التي حصل عليها من الاجازة التطبيقية والأساسية، ويسمح لاكتساب المهارات والمعارف الضرورية لمهنة معينة أو مجموعة متنافسة من المهن، في مستويات التشغيل المناسبة لمستوى خمس سنوات بعد البكالوريا، وهي تهدف أساسا لإلحاق الطلبة وادماجهم بسوق العمل.

أما النوع الثاني من عرض ماجستير البحث فهي تهدف إلى اعداد الطالب لمواصلة الدراسات العليا على مستوى الشهادة الوطنية للدكتوراه اضافة الى تطوير ملكات الانفتاح لديه والتطوير العلمي والتحكم في تقنيات البحث وتأهيل الطالب للاندماج في المحيط الاقتصادي والاجتماعي والثقافي[21].

وبعد الطور الثاني ماجستير تأتي مرحلة الدكتوراه ثمانية سنوات بعد البكالوريا وهي كمرحلة نهائية في ظل الاصلاح الجديد للتعليم العالي في تونس، وأخذت نفس الاجراءات التي سبقها كل من نظام الاجازة والماجستير ثم أخيرا الدكتوراه، وبهذا فإن هذا الاصلاح في تونس يكون قد ركز على عامل الخصوصية الوطنية واستجابة لتحديات التنمية ومراعاة المتغيرات الدولية وهذا ما ساهم في اعطاء القيمة العلمية للشهادة العليا التونسية.

**جـ - حالة المغرب الميثاق الوطني للتربية والتكوين والقانون 01.00 فبراير 1999[22]:**

بعد فشل جميع مشاريع الاصلاح الخاصة بإصلاح قطاع التعليم العالي في المملكة المغربية، سواء تلك الصادرة عن هيئات رسمية أو غير الرسمية وحتى اللجنة الموسعة التي انبثقت عنها المبادئ الأساسية للتعليم في المملكة، ونتيجة لهذا الفشل عرف التعليم العالي في المغرب في التسعينيات من القرن الماضي أزمة خانقة، حيث تم تعريف هذه الأزمة أنها من "مخلفات الإصلاح المعاق"، الذي لم يرتقي ولم يتمكن من انقاد ما جاء به ظهير 25 فبراير 1975، كل هذه المتغيرات مهدت لظهور إصلاح حقيقي ينهي حالة الاختناق والانسداد التي علقت بالجامعة المغربية، هذا الاصلاح هو بمثابة دفعة قوية لدخول الجامعات المغربية الألفية الجديدة بنفس جديد يحسن من أدائها ويمكنها من دورها الحقيقي في نشر العلم والمعرفة والاهتمام بقضايا التنمية، إلا أن هذا الاصلاح مر بسياقات خارجية وداخلية بالإمكان سردها فيما يلي:

أ- السياق الخارجي (تقرير البنك الدولي 1995): إن ما جاء في هذا التقرير هو اعتراف لهيئة دولية على وجود أزمة مست التعليم العالي المغربي، ولم يكتف التقرير بعرض الثغرات والمشاكل التي يعاني منها القطاع، بل قدم كذالك توصيات ومقترحات للخروج من هذه الأزمة لكن الشيء الملاحظ على هذه المقاربة لحل الأزمة أنها مقاربة اقتصادية، تعتمد بالأساس على ضرورة إعادة الهيكلة الأساسية للنظام التعليمي والتكويني في المملكة حتى يصبح فاعلا ونشطا في الاقتصاد العالمي، ويبلغ نمو اقتصادي مستمر، كذالك يطلب التقرير على أن المملكة المغربية عليها القيام بعدة

اصلاحات شاملة ومهمة ومنها التركيز على متغير التنمية في الاصلاح، كما أوصى التقرير البنكي على يكون هدف الاصلاح هو الاستثمار في رأسمال البشري كعنوان للمرحلة المقبلة بدلا من أن يكون التقويم الهيكلي كما كان معروفا في المرحلة السابقة، وأكد التقرير الذي صدر سنة 1995 أن استمرار الأزمة سيجعل من التعليم العالي المغربي في أفق سنة 2010 غير ملائم وناقص وستسمر ميزانية التعليم العالي في انهاك الميزانية العامة للبلاد، وإذا كانت هذه التوصيات التي قدمها البنك الدولي في تقريره هي إيجابية ومشجعة، إلا أن بعض الباحثين المغاربة المتخصصين في قضايا التعليم العالي المغربي لا يخفون الجانب السلبي من التقرير، حيث أظهر هذا الأخير أن النظام التعليمي المغربي لا يحسن استخدام موارده المخصصة له، ومن جهة أخرى اقتصار الحل في المقاربة الاقتصادية دون سواها تم اعتباره على أنه مساس بسيادة دولة مستقلة وتتمتع بكافة حقوقها القانونية، إذ تم التركيز على ضرورة الحد من ولوج التعليم العالي كآلية رئيسية للتقليص من نفقات التعليم العالي، كما يرون في توصيات التقرير خدمة للمديونية الخارجية، فضلا عن كونه يعمل على توفير يد عاملة رخيصة تستجيب لحاجيات اقتصاد السوق المعولم[23]، لكن بغض النظر عن هذه السلبيات إلا أن التقرير ساهم بشكل فعال على دفع الهيئات العليا في المملكة للقيام بإصلاح حقيقي وشامل لهذا القطاع الاستراتيجي والحساس كما تم الأخذ بعين الاعتبار العديد من التوصيات في الاصلاح المتعلق بتنظيم التعليم العالي في المملكة الذي صدر فيما بعد.

ب- السياق الداخلي للإصلاح: فهي تتمثل في المبررات أو دواعي الاصلاح والتي يمكن تصنيفها إلى[24]:

01- إكراهات ذات طابع اقتصادي واجتماعي: وتتمثل في الانخفاض الملحوظ في القدرة الاستيعابية للنظام العام، كذالك إشكالية إدماج خريجي الجامعات في المقاولة.

02- إكراهات ذات طابع مؤسساتي: وتتمثل في قلة التنوع في نظام التكوين، كذالك هيمنة التعليم العام ذو الطابع النظري، كذالك قلة التكوينات القصيرة والمتوسطة المنفتحة على الحياة العملية، قلة المرونة التي تميز نظام التكوين بحيث يتطلب تعديله اتباع مسطرة طويلة ومعقدة.

03- إكراهات ذات طابع بيداغوجي: وتتمثل في أن تحديد وتبني البرامج يتم بمقتضى مراسيم تنقصها المرونة، كذالك وجود مقاربات ومناهج للتدريس لا ترتكز على تنمية شخصية الطالب وتقوية ملكاته وقدراته.

ومن أجل تجاوز هذه الاكراهات أو التناقضات فقد بعث الملك الراحل الحسن الثاني رسالة إلى البرلمان المغربي بتاريخ 08 مارس 1999 يطلب فيه بتحديد التوجهات العامة التي يجب أن يشملها الإصلاح التعليمي، ودعا بهذا الصدد إلى تشكيل لجنة لهذا الغرض هذه اللجنة سميت بلجنة الميثاق الوطني للتربية والتكوين[25]، وبعد عمل دام القرابة الثلاثة أشهر (أفريل ماي جوان من سنة 1999) قدمت اللجنة توصياتها والتي لم تخلو من الانتقادات هي الأخرى خاصة من حيث تطابقها مع التوصيات التي أقرها البنك الدولي سنة 1995 وتركيزها على المقاربة الاقتصادية والمالية لحل أزمة التعليم العالي في المملكة المغربية، ويؤخذ أيضا على هذا الميثاق أن معظم الايجابيات التي تضمنها هي مبنية فرضيات غير واقعية، فعندما تم ربط جودة التعليم العالي وتحسينها بمدى مساهمة الجماعات المحلية خاصة الجانب المالي والبيداغوجي والعلمي في هذا القطاع، في الوقت الذي تعرف فيه الجماعات المحلية ضعفا ماليا بسبب قلة الموارد أو كثرة الاختلاسات وحتى المستشارين الذين كان بعضهم أميين أو من ذوي المستوى العلمي المحدود، ومن بين المآخذ الرئيسية على هذا الميثاق، وهو التناقض الكبير من حيث الاشراف على اللجنة الذي تولته حكومة اشتراكية غالبا ما كانت ترفع شعارات العدالة الاجتماعية تكافؤ الفرص التعليم للجميع، لكن في التوصيات نجد أنها ذات طابع ليبرالي، كإلغاء مجانية التعليم خصخصة القطاع، التوجه أو المقاربة المالية المعتمدة إلى غيرها من التناقضات.

**جـ -02 القانون رقم 01.00 المتعلق بتنظيم التعليم العالي:**

لقد صدر القانون الخاص بتنظيم التعليم العالي المغربي في 19 ماي 2000 استجابة لسلسة من المبادرات والمشاورات التي أعقبت التقرير الصادر عن البنك الدولي سنة 1995، هذا القانون الجديد كان بمثابة ظهير ثاني أشبه

بظهير 25 فبراير 1975 من حيث المضمون كذالك الانعكاس الذي ستركه على مستقبل وأداء التعليم العالي المغربي.

وتطرق القانون الجديد رقم 01.00 إلى المبادئ الأساسية التي يقوم عليها التعليم العالي المغربي وكذالك أهدافه[26]، حيث نجد أنه ركز في سطره الأول أن التعليم العالي المغربي يجب أن ينموا ويتطور في ظل التمسك بمبادئ العقيدة الإسلامية وقيمها، كذالك فتح مجال الالتحاق بمقاعد التعليم العالي على كافة المواطنين المغاربة الذين تتوفر فيهم الشروط الأساسية المطلوبة في ظل تكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية، كذالك اعتباره مجال للإبداع والموضوعية والنزاهة والصرامة العلمية، ومن بين مرتكزاته الأساسية نجد أيضا أن عملية التخطيط والتطوير لهذا القطاع الاستراتيجي هي من وظائف الدولة دون سواها، وهذا لا يمنع تعاون الفعاليات الاقتصادية والاجتماعية في صياغة الاهداف الأساسية للتعليم العالي المغربي، أما فيما يخص اللغات أو لغة التدريس والتي أثارت جذلا عبر سنوات سابقة، فنلاحظ أن القانون اعتبر اللغة العربية هي لغة التدريس، مع ضرورة الانفتاح على اللغة الأمازيغية والثقافة الوطنية المغربية، مع إعطاء اللغات الأجنبية الأهمية الكافية خاصة فيما تعلق بتدريس العلوم التطبيقية والتقنية.

وقبل الإشارة إلى الأهداف الأساسية للتعليم العالي المغربي، نجد أن القانون الجديد 01.00 يشير إلى أن التعليم العالي المغربي يشتمل على التعليم العالي العمومي، والتعليم العالي الخاص، أي فيه ازدواجية التعليم العالي والذي يحقق الأهداف التالية:

- تكوين الكفاءات وتطويرها وتنمية المعلومات ونشرها في جميع ميادين المعرفة.
- الاسهام في التطورات العلمية والتقنية والمهنية والاقتصادية والثقافية للأمة مع الأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات الخاصة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- التمكن من العلوم والتقنيات والمهارات بواسطة البحث والابتكار.
- الرفع من قيمة التراث الثقافي المغربي والعمل على إشعاع قيمه العريقة.

كما نجد في هذا القانون الجديد للتعليم العالي في مادته الرابعة آليات استحداث الجامعات كما عرفها واعتبرها مؤسسات عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي والإداري، كما يتحدث القانون عن آليات تنظيم الجامعات وسيرها ومهامها وتوزيع الصلاحيات بين مصالحها، كما نجد فصلا كاملا من هذا القانون يتحدث عن التعليم العالي الخاص ويركز أيضا على ضرورة اشراف الدولة على هذا النمط من التعليم العالي المغربي[27].

هذا ولقد تمت الانطلاقة الرسمية للإصلاح الجامعي في 28 أكتوبر 2001 ولقد تم استحداث هياكل مكلفة بمواكبة مراحل الإصلاح الجامعي الجديد، فعلى المستوى الوطني فقد تم استحداث لجنة تنشيط وتنسيق وتتبع الإصلاح، أما على الصعيد الجهوي فقد تم استحداث اللجنة الجهوية لتنشيط وتتبع الإصلاح، وهو الأمر الذي يعكس مدى حرص الهيئات الوصية على التعليم العالي في المملكة على انجاح هذه الاصلاحات الجديدة وذالك بتوفير الآليات التي من شأنها تدارك الثغرات والأخطاء والعمل على معالجتها بالطريقة والكيفية وحتى الوقت المناسب حتى لا يتم هدم الجهود المبذولة ومن جهة أخرى تحقيق الأهداف الموضوعة سلفا من تطبيق واتباع هذه السياسات التعليمية[28].

**جـ -03 مضمون الإصلاح الجامعي الجديد 2000م:** لقد جاء هذا الاصلاح الجامعي الجديد بعدة مضامين خاصة فيما يتعلق بالهندسة البيداغوجية للتعليم العالي المغربي، ومضامين متعلقة بالتقويم الجامعي.

أ- الهندسة البيداغوجية للتعليم العالي المغربي: لقد إعادة تنظيم جميع أصناف التعليم العالي إلى مسالك ووحدات ومجزوءات، ويمكن شرح الأساس الذي يقوم عليه النظام البيداغوجي في الشكل التالي:

- نظام الفصول: سلك = 05 أنصاف السنة.
- المسالك: مسلك = ما بين 15 و 20 وحدة.
- الوحدات: وحدات أساسية ومعمقة وتقنية وتأهيلية.

ويهدف نظام الفصول والوحدات إلى تحسين المردودية، كذالك استعمال أمثل للموارد المادية والبشرية.

فالمسلك هو مسار تدريجي للتكوين، يوضع له عنوان وتحدد له أهداف، ويتكون كل مسلك من فصول محددة العدد، حيث مسار الإجازة يتكون من 06 فصول، أما مسار الماستر فهو يتكون كذالك من 04 فصول، والدكتوراه من 06 فصول قابلة للتمديد، هذا وقد نص الميثاق الوطني للتربية والتكوين في مادته 79 على ضرورة إحداث جذوع مشتركة وجسور بين المسالك، بما يجعل هذه المسالك أنساقا مفتوحة تتيح للطالب الانتقال من مسلك إلى آخر دون أن يفقد المكتسبات التي تحصل عليها في المسلك الأول[29].

ب- مضامين متعلقة بطرق التقييم: لقد تم اعتماد طريقة أو عملية التقييم من خلال المراقبة المستمرة والتي عادة ما تكون في شكل امتحانات أو فروض أو عروض أو تقارير أو تدريب أو إنجاز مشاريع شخصية يتم بموجبها تقييم الطالب ومنحه العلامة المكافئة للعمل الذي قام به أو الذي على أساسه تمت عملية التقييم، مع وجود نظام استدراكي، وعملية التقييم يكون الطلبة مطلعين عليها من خلال الندوات والأيام الدراسية خاصة لأولئك الطلبة الملتحقين الجدد بمقاعد التعليم العالي.

لكن وبالرغم من أن هذا القانون الجديد جاء لينهي حالة الانسداد والأزمة التي عرفها التعليم العالي المغربي خاصة في تسعينيات القرن الماضي، فهو من جهة يستجيب للمتطلبات الداخلية وفي ذات الوقت لا يهمل التحديات الخارجية خاصة بالتطورات الحاصلة التي اعتمدت فيه معظم الدول المتقدمة النظام العالمي الجديد للتعليم العالي، إلا أن في ذات الوقت لم يخلوا من الانتقادات خاصة من جهة أعضاء هيئة التدريس، إذ يري بلقاسم الجطاري، أن هذا الإصلاح الجديد صاحبته عدة إشكالات وثغرات أفرغته من محتواه، ونتج عنها حالة من اللبس والغموض حالات دون تحقيق النتائج المرجوة منه، ويمكن ذكر أبرز هذه التعثرات والثغرات فيما يلي:

- إدخال بعض التعديلات من فترة إلى أخرى فعلى سبيل مثال تم تعديل نظام التكوين الجامعي من نمط L M M D إجازة ميتريز ماستر دكتوراه، ثم بعد ذالك أقرت الوزارة الوصية النظام الجديد L M D إجازة ماستر دكتوراه.

- تذمر أعضاء هيئة التدريس الجامعية المغربية من هذا النظام الجديد، حيث أبدو عدم رضاهم عن هذا الاصلاح بالرغم من كونهم جزء مهم في تنزيل مقتضيات هذا الاصلاح الجديد، وترجع أسباب هذا التذمر إلى الإيقاعات الدراسية الجديدة التي تتطلب التحضير للمسالك وتصحيح التقاويم في ظل النقص الذي يعاني منه القطاع من الإطارات التكوينية اللازمة والمطلوبة.

- طبيعة الهندسة البيداغوجية التي أقرها النظام الجديد تحتم اتباع نوع خاص من التقويم الجامعي، لكن الظروف التي يعاني منها قطاع التعليم العالي المغربي لا تشجع على نجاح العملية في ظل غياب البنية التحتية الأساسية والبنايات الجامعية يضاف إليها كذالك حالات الاكتظاظ الموجودة في المدرجات الجامعية المغربية، الأمر الذي اضطر الهيئات الوصية اعتماد التقويم القديم (الامتحان الدوري)، الأمر الذي انجر عنه اهدار كثير من الوقت والجهد والمال، من خلال محاولة ملاءمة التقويمين مع يعض.

- احتجاجات الطلبة واضراباتهم المتكررة والتي ترى أن عمليات التقويم يجب أن تكون أكثر التزاما بالشفافية والموضوعية وضرورة عدم استغلال هذا الاصلاح لمصلحة شخصية، وأن تكون المصلحة العمومية هي الأهم والأساس.

- في الموسم الجامعي لسنة 2011-2012 عرفت أعداد الطلبة تزايدا كبيرا الأمر الذي لم يواكبه من ناحية أخرى توفي البني التحية وتوفير وزيادة عدد المسالك حيث بلغ عددها 139 مسلك في جميع الكليات والمدارس التابعة للقطاع[30].

- اختلال العلاقة البيداغوجية بين مكونات الحقل الجامعي (إداريين أساتذة طلبة)، خاصة تهميش العنصر الأخير الطلبة من مشاورات الإصلاح، رغم كونهم أساس المنظومة التعليمية، وتأكيد ذالك هو غيابها عن المجالس الجامعية وعدم منحها الصلاحيات الكافية من أجل المشاركة في انجاح النظام الجديد للتعليم العالي المغربي.

- ازدواجية لغة التدريس في التعليمين الثانوي والجامعي خاصة في الشعب العلمية والتقنية والاقتصادية، على اعتبار أن مخرجات التعليم الثانوي هي مدخلات التعليم الجامعي وعليه ضرورة التنسيق بين النظامين.

على اعتبار أن التحكم في الزمن هو بمثابة التحكم في الأهداف وفي المشروع، لكن في الحالة المغربية وهي حالة عامة تعاني منها العديد من دول العالم الثالث خاصة يهدر الكثير من الوقت في فترة التسجيلات الجامعية وتأخر الطلبة في الالتحاق بالمقاعد الجامعية، وسوء التوزيع والتسيير الزمني للسداسيات الدراسية ناهيك عن الحركات الاضرابية التي تشل القطاع سواء أكانت من طرف الأساتذة أو كانت من جهة الطلبة، وفي بعض الحالات الإداريين، على اعتبار أن النظام الجديد للتعليم العالي المغربي LMD يتطلب احترام المواعيد الزمنية الدراسية حتى يتمكن الطالب من استيعاب المقررات اللازمة والمطلوبة على المستويات الثلاثة للعملية التكوينية الجامعية (اجازة ماستر دكتوراه).

II **سياسات التشغيل لإدماج خريجي التعليم العالي في الدول المغاربية:** إن عمليات الاصلاح يجب أن تواكبها سياسات تشغيل لخريجي الجامعات وحملة الشهادات العليا وهو ما عكفت عليه حكومات دول المغرب العربي وذالك من خلال:

**أ- جهود الدولة الجزائرية للحد من البطالة وإدماج حاملي الشهادات الجامعية:**

تعتبر الدولة الجزائرية من الدول القليلة في العالم التي تعمد على إيجاد حلول لظاهرة البطالة المتفشية في أوساط الشباب على اختلاف فئاتهم العمرية كذالك مستوياتهم التعليمية، ومن أجل هذا الغرض اتبعت الدولة الجزائرية العديد من البرامج للحد من الظاهرة وايجاد فرص عمل لطالبيها ويمكن إيجاز أبرز البرامج التشغيلية فيما يلي[31]:

01- الوكالة الوطنية للتشغيل: تم انشاء هذا الجهاز سنة 1990 وهو مؤسسة عمومية ذات طابع اداري تنتشر فروعها في كافة المدن الجزائرية، وتعمل على تنظيم سوق العمل، وهي أيضا وسيط بين طالبي العمل وأصحاب العمل.

02- وكالة التنمية الاجتماعية: تم انشاءها سنة 1996 وكان هدفها دعم الفئات الهشة والمحتاجة والمساهمة في تخفيف من حدة البطالة الناجمة عن مفاوضات صندوق النقد الدولي والتوصيات التي قدمها لا سيما تلك المتعلقة بغلق المصانع العمومية وتسريح مئات الآلاف من العمال وتأثير ذالك السلبي على الوضع الاجتماعي للجزائريين.

03- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر 2004: تعمل على دعم أصحاب المبادرات الفردية وتقديم قروض للشباب البطال حتى يتمكنوا من مباشرة مشاريعهم ودعم مؤسساتهم ومرافقتهم من خلال تقديم المشورة.

04- الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب 1997: وهي من الهيئات والبرامج التي تعول عليها الحكومة الجزائرية لامتصاص البطالة والحد من تفاقمها، فهي تشجع الشباب على انشاء مؤسسات صغيرة خاصة بهم وتعمل على دعمها من خلال القروض وتسيير الأمور الادارية.

أما عن حاملي الشهادات العليا فالملاحظ ومن خلال مكتب العمل الدولي أن البطالة جد مرتفعة لدى هذه الفئة بينما يلاحظ أنها في انخفاض كل قلت المستويات التعليمية للبطالين، فعملت الحكومة الجزائرية على ادراج عقود عمل مؤقتة خاصة بهذه الفئة.

05 – عقود ما قبل التشغيل: تم انشاء هذا الجهاز سنة 1998 وهو موجه خصيصا لحاملي الشهادات الجامعية العليا وأصحاب التكوين المهني ممن يحملون شهادة تقني سامي، ومنذ انشائه فقد عمل على استقطاب الآلاف من خريجي الجامعات بعقود عمل مؤقتة، يتم توجيهم في الغالب للعمل في الإدارات والمؤسسات العمومية، ويتم صرف رواتبهم عن طريق الخزينة العمومية، والغاية من هذه العملية هو جعل حاملي الشهادات العليا يكتسبون الخبرة المهنية التي تؤهلهم للالتحاق بسوق العمل والمساهمة في التنمية الاقتصادية والوطنية[32].

إلا أنه وفي ظل الكم الهائل من خريجي الجامعات والذي تم تقديره بحوالي 120 ألف سنويا لم يعد هذا الجهاز كافيا لاستيعاب هذا العدد الهائل، لذا كان على الهيئات الرسمية ايجاد بدائل لاستيعاب هذه الفئة التي صرفت الدولة الكثير من اجل تكوينهم، ومن هذا المنطلق فقد اعتمدت الحكومة الجزائرية على استراتيجية تقوم على مقاربة أساسها

اقتصادي ترمي إلى تكوين قوة عاملة مدربة، والعمل على استحداث ما بين 350 ألف و450 ألف منصب عمل كل سنة، إلا أن هذا الأمر غير كافي إذ يتطلب الأمر ايجاد آلية تضمن مواكبة سياسات التعليم العالي مع تطور وحجم سوق العمل المحلي.

**ب- جهود الدولة التونسية للحد من البطالة وتوظيف خريجي مؤسسات التعليم العالي:**

تعمل السلطات التونسية على رسم سياسات عامة وتخطيط من أجل ايجاد حلول وبدائل بإمكانها امتصاص البطالة والتخفيف من حدتها، وبوجود حوالي 70 الف خريج من مؤسسات التعليم العالي التونسية فإن هؤلاء يشكلون ما نسبته 60% من الوافدين لسوق العمل سنويا، ومن هذا المنطلق فإن السلطات التونسية تعمل جاهدة على تغيير نمط الاقتصاد التونسي بحيث يصبح يتجه أكثر للاعتماد على القطاعات التي تتطلب مؤهلات تعليمية أكثر، وزيادة في الانتاجية على المدى الطويل والبعيد.

وتشير فرضية أخرى للحد من البطالة لا سيما في صفوف حاملي الشهادات الجامعية، ضرورة إعادة النظر في نوعية النمو الاقتصادي، وعدم التركيز في معدلات النمو، ذالك أن الاقتصاد القائم على التصدير والتصنيع والسياحة لا تستهلك اليد العاملة الماهرة، وان كانت تساهم في زيادة معدل النمو كقيمة مضافة، وعليه فبحسب هذه الفرضية ضرورة الاستعانة أكثر بالتكنولوجيا التي تتطلب الى يد عاملة ماهرة، وبالتالي تعمل على زيادة الانتاجية كما تعمل على ظهور قطاعات جديدة ذات قيمة مضافة عالية وتساهم كذالك في خلق فرص عمل جديدة لخريجي مؤسسات التعليم العالي في تونس، ومن جهة أخرى أيضا فإن السلطات التونسية تعول كذالك على هجرة اليد العاملة الماهرة واندماجها في سوق العمل الدولية، ولذالك فإن دعم الجودة في مؤسسات التعليم العالي كانت من بين الأولويات للنهوض بهذا القطاع الحساس والمساهم في التنمية المحلية التونسية، وان كانت هاته الهجرة تساهم بقدر قليل جدا في التخفيف من حدة البطالة إلا أن ايجاد فرص عمل لخريجي مؤسسات التعليم العالي يتطلب استغلال كل الفرص المتاحة، إذ تساهم هذه الهجرة بتخفيف البطالة بنسبة 0.4% ومما ساهم في تعزيز هذه الفرضية أكثر تشجيع الدول الأوربية وسعيها لعقد اتفاقيات مع تونس للاستفادة خاصة من الهيئات من خريجي مؤسسات التعليم العالي التونسية، فوقعت فرنسا مع تونس اتفاقية سميت بـــ "الهجرة الانتقائية" وتنص على تمكين 9000 تونسي من الحصول على تأشيرة عمل في فرنسا، من بينهم 1500 من المؤهلين والحاصلين على تكوين عالي، كذالك وقعت دولة ايطاليا على اتفاقية مماثلة تضمن حصول حوالي 15000 تونسي على تأشيرات عمل نسبة معتبرة منهم من خريجي مؤسسات التعليم العالي التونسي، والأمر كذالك بالنسبة لمنطقة الخليج العربي وباقي دول العالم، وتشير الدراسات أن حوالي 20% من طالبي الشغل في صفوف حاملي شهادات عليا يفضلون الهجرة إلى خارج الحدود الوطنية ومزاولة نشاطاتهم مع ما يتناسب والمؤهلات التي حصلوا عليها خلال مراحل تكوينهم بإحدى مؤسسات التعليم العالي التونسية[33].

**جـــ - خريجي مؤسسات التعليم العالي وسوق العمل المغربية:**

لا تزال فئة خريجي مؤسسات التعليم العالي المغربية الأكثر تضررا من البطالة، اذ تعرف ارتفاعا مستمرا مقارنة بالفئات الأخرى من ذوي التعليم المتوسط والابتدائي، ويرجع العديد من الباحثين من المغرب هذه الظاهرة إلى عدة أسباب لعل أبرزها، انعدام الانسجام والتوافق والمواءمة بين مخرجات التعليم العالي المغربي واحتياجات سوق الشغل المحلي، لا سيما في القطاع الخاص اين يكثر الطلب على ذوي الكفاءات والمهارات العالية التي بإمكانها تحقيق الميزة التنافسية، وهذا يتنافى مع محدودية التكوين وضعفه لدى هؤلاء الخريجين من الجامعات ومؤسسات التعليم العالي المغربية، هذه الأخيرة تعاني ضعف في التمويل المادي ونقص في تبادل الخبرات مع الجامعات الدولية وحتى الاقليمية، مما أثر سلبا على نوعية التكوين.

ومن جهة أخرى كذالك ترجع اسباب بطالة حاملي الشواهد العليا إلى اختلالات متعلقة بسوق العمل المغربية، الذي يتصف بعدم التوازن والاستقرار، في العرض والطلب، ومما زاد في تفاقم الظاهرة النمو الديمغرافي السريع

للمملكة وارتفاع نسب حصول الفرد ليس التعليم الأولي فحسب وإنما حتى في التعليم العالي، هذه الزيادة لم ترافقها زيادة في النشاط الاقتصادي بحيث تتلاءم مع بعض، حيث تشير احصائيات المندوبية السامية للتخطيط بالمملكة أن بطالة حملة الشواهد العليا بالمملكة تصل في حدود 18% لسنة 2012 ووصلت مع مطلع 2014 إلى حـــــدود 20% أي أنها في ارتفاع مستمر، وهو ما يؤكد كذالك فرضية الخلل في سوق العمل المغربية، ومن أبرز النتائج السلبية لهذه الظاهرة أذكر ما يلي[34]:

- وجود عدد كبير من حاملي الشواهد العليا دون عمل هو اهدار لطاقات هذه الموارد البشرية علما أن المملكة صرفت الكثير على تكوينها وهو ما يعرف بالفاقد المتمثل في الفرق بين الانتاج الممكن والانتاج الفعلي.
- ولها آثار سلبية من الناحية الاجتماعية فالبطالة تزيد من نسب الفقر، في الأوساط المجتمعية المغربية وماله من عواقب قد تمس حتى بالأمن الداخلي للبلد.

وتجذر الإشارة أنه في سنة 2005 أولت الهيئات المغربية وعلى رأسها المؤسسة الملكية، ضرورة الاهتمام أكثر بسوق الشغل لا سيما لدى حاملي الشواهد العليا، وهذا بطبيعة الأمر ينعكس ايجابا على التنمية المحلية للبلاد، وفي ذات السياق أي بعد المبادرة الملكية تم عقد أيام وطنية في سميت بمبادرة التشغيل أيام 22-23 سبتمبر 2005، ضمت ممثلين عن المؤسسة التشريعية في المملكة كذالك ممثلين عن الجامعات وممثلين عن الشركاء الاجتماعيين أي كافة أطراف العملية التنموية، وهذا من أجل ايجاد حلول جذرية وواقعية ملموسة لتوظيف حاملي الشواهد العليا، وقد انتظمت هذه الايام في شكل أربعة لجان أساسية متمثلة كالآتي:

- لجنة انعاش التشغيل المأجور.
- لجنة ملاءمة التكوين والتشغيل.
- لجنة احداث دعم المقاولات.
- لجنة الحكامة في سوق الشغل.

ويمكن القول أنه وبعد هذه المبادرة تم اعتماد عدة برامج تشغيلية للتخفيف من حدة البطالة واستيعاب مئات الآلاف الوافدين على سوق الشغل سنويا، وهذه البرامج ليست مخصصة لحاملي الشهادات العليا فحسب وإنما لجميع فئات طالبي الشغل، وفيما يلي أبرز البرامج التشغيلية[35]:

01- التشغيل في البرنامج الحكومي: تم طرحه في 17 أفريل 1998 من أجل الحد من ظاهرة البطالة، معتمدا على آلية الادماج الاقتصادي، وتشجيع الاستثمار وتأهيل المقاولة، والملاحظ على هذا البرنامج أنه أشار إلى ضرورة اصلاح منظومة التعليم العالي كذالك التربوية والتكوين المهني بما يجعلها تتلاءم مع مقتضيات سوق الشغل، هذا وقد عمل هذا البرنامج في سنواته العشر الأولى على توفير قرابة 400 ألف منصب شغل لطالبي العمل.

02- برنامج إدماج: ظهر بموجب القانون 98/13 المتعلق بتشجيع انشاء التدابير الاقتصادية، ويركز على عنصر التدريب من أجل اكساب الباحث عن العمل خبرة تؤهله لولوج سوق العمل، كما يطمح أيضا لتحقيق ثلاثة أهداف رئيسية:

- اعطاء الامكانية للمقاولة لتجد بسهولة المؤهلات التي تحتاج اليها لتفعيل مجهوداتها التنموية.
- تسهيل ادماج الشباب حاملي الشواهد العليا الباحثين عن عمل ازيد من سنة، عبر الوساطة مع المقاولة، وضمان تكوين وعمل لمدة 18 شهرا.
- وضع ميكانزمات منظمة للوساطة من شأنها ربط الصلة بين عروض وطلبات العمل، وضمان استقبال وارشاد طالبي الشغل.

03- برنامج تأهيل: يهدف إلى الملاءمة بين التكوين الجامعي ومتطلبات سوق العمل، أي يعمل على تأهيل طالبي الشغل وتقليص العقبات والصعوبات التي قد تواجههم، كما أن مدته الزمنية محدودة، ويتضمن هذا البرنامج مسارين:

- 01 التكوين التعاقدي من أجل التشغيل: يربط بين حاجات المقاولة ومدى ملاءمة تكوين طالبي الشغل مع برامجهم ووسائلهم البيداغوجية، وتسهر على تسييره الوكالة الوطنية لانعاش التشغيل والكفاءات.

- 02 التكوين التحويلي أو التأهيلي: ويهدف إلى تحسين قابلية تشغيل الباحثين عن عمل، عبر تكوينات للملاءمة في تخصصات واعدة كفيلة بإحداث مناصب شغل، ويعمل على تنظيمه اللجان الجهوية من أجل تحسين قابلية التشغيل.

04- برنامج مقاولتي: يهدف هذا المشروع إلى استحداث مؤسسات صغيرة ومتوسطة من شأنها توفير مناصب شغل للبطالين بما فيهم حملة الشواهد العليا في المملكة، وذالك من خلال دعم الاستثمارات وتشجعيها وتسهيل الاجراءات الادارية لمن يرغب في ولوج هذا البرنامج التشغيلي.

**الخاتمة:**

من خلال ما سبق ذكره يتبين أن الدول المغاربية تبذل جهودا كبيرة من أجل إصلاح منظومة التعليم العالي لديها، وهذا الاصلاح بدأ منذ السنوات الأولى لاستقلال الدول المغاربية، مما يعزز المكانة التي يحظى بها قطاع التعليم العالي ضمن الأجندة السياسية، وبالموازاة مع ذالك تبذل الجهود لربط التعليم العالي مع احتياجات سوق العمل ومتطلباتها المتجددة، الأمر الذي جعل حكومات دول المغرب العربي تتبنى سياسات متعددة الهدف منها ادماج حاملي الشهادات العليا وخريجي مؤسسات التعليم العالي وتمكينهم من الاسهام في تحقيق التنمية المحلية للساكنة المغاربية.

**قائمة المراجع:**

[1] نابي بوعلي، "**واقع تدريس الفلسفة في ظل نظام ل م د**" مقالة منشورة على شبكة الانترنت تاريخ الاطلاع على الصفحة 2014/08/14 www.umc.edu.dz/vf/images/philoalgerie/…/comm%20bouali.pdf

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "**الدليل التطبيقي لنظام ل م د**" وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الجزائرية جوان 2011 ص13.

[3] طلحة عبد القادر، "**محاولة قياس كفاءة الجامعة الجزائرية باستخدام أسلوب التحليل التطويقي للبيانات (DEA) دراسة حالة جامعة سعيدة**" مذكرة لنيل شهادة ماجستير قسم العلوم الاقتصادية تخصص حوكمة الشركات جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان (الجزائر) غير منشورة، 2012 ص99.

[4] A. Merouani, **Quel avenir pour le LMD, dans L'université Algérienne ?** Forum national sur les perspectives d'études supérieures et de la recherche scientifique à l'Université de l'Algérie 24/25/26 avril 2012 Université Alger P124.

[5] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، " المرسوم التنفيذي رقم 04-371 المؤرخ في 21 نوفمبر من سنة 2004 والذي يتضمن "إحداث شهادة ليسانس جديد"" **الجريدة الرسمية**، العدد 75 بتاريخ 24 نوفمبر 2004 ص12.

[6] Imène Benharkat. **LE SYSTEME EDUCATIF ALGERIEN.** www.umc.edu.dz/vf/images/cahierlapsi/num5/02.pdf

[7] لقد عملت الإدارة الوصية على التعليم العالي في الجزائر بعقد جملة من المؤتمرات والندوات سواء تلك التي أشرفت عليها، أو تم تنظيمها من طرف الجامعات وذالك من أجل التعريف بنظام ل م د والفوائد التي يمكن ان تنجيها الجامعة الجزائرية من خلال تطبيق هذا النظام، ومن جهة أخرى قامت وزارة التعليم العالي الجزائرية بتنظيم ورشات تدريب وتكوين للأساتذة الجامعيين حتى يسهل لهم التكيف والتعامل مع هذا النمط الجديد الذي يختلف جذريا عن النظام الكلاسيكي.

[8] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "المرسوم الرئاسي رقم 10-315 المؤرخ في 13 ديسمبر 2010 والمعدل للمرسوم الرئاسي رقم 07-304 المؤرخ في 29 سبتمبر 2007 والذي يحدد الشبكة الاستدلالية لمرتبات الموظفين ونظام دفعها" **الجريدة الرسمية**، العدد 76 بتاريخ 15 ديسمبر 2010 ص04

[9] لقد صدر مرسوم رئاسي في ديسمبر 2010 يقضي بمساواة شهادة ماجستير بشهادة ماستر، كما تم بموجب هذا المرسوم كذالك مساواة دكتوراه العلوم بدكتوراه LMD النظام الجديد لكن التحركات الطلابية في تلك الفترة أرغمت الوزارة الوصية على التراجع عن هذه الاجراءات كما أقرت كذالك على أن يبقى النظام الكلاسيكي حتى يتلاشى تدريجيا وعدم دمج طلبته مع نظام الجديد، كما أقرت الوزارة أيضا الاستمرار في فتح مسابقات ماجستير بالتزامن مع آخر دفعة للنظام الكلاسيكي.

[10] "نظام ل م د في الجزائر بين عقبات الواقع وطموحات المستقبل" مقال منشور على شبكة النت تاريخ الاطلاع 2014/10/10 www.t1t.net/book/save.php?action=saveattach&id

[11] تجدر الإشارة أن للباحث عدة دراسات ومنشورات في شكل كتب ومقالات علمية محكمة ودراسات في عدة ندوات ومؤتمرات وطنية ودولية متعلقة بسياسات التعليم العالي في الجزائر بالامكان العودة اليها والاستزادة أكثر حول النقاط التي تم التطرق إليها.

[12] قوي بوحنية، "السياسة التعليمية الجامعية: دراسة قانونية سياسية" **مجلة دفاتر السياسة والقانون** جامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر العدد الخامس 2011 ص26

[13] الجمهورية التونسية " القانون التوجيهي للتعليم العالي وهو قانون عدد 19 لسنة 2008 المؤرخ بتاريخ 25 فيفري 2008" **الرائد الرسمي للجمهورية التونسية** عدد 19 بتاريخ 04 مارس 2008 ص868

[14] الجمهورية التونسية، "أمر عدد 2716 المؤرخ في 04 أوت 2008 المتعلق بتنظيم الجامعات مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي وقواعد سيرها" **الرائد الرسمي للجمهورية** عدد 64 تاريخ 08 أوت 2008 ص 2905.

[15] الجمهورية التونسية، "**ما يجب أن يعرفه الطالب عن نظام الشهادة الوطنية للإجازة أمد**" وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والتكنولوجيا، دليل الطالب مارس 2009.

[16] الجمهورية التونسية، "الأهداف الأساسية ومهام التعليم العالي في تونس" قانون عدد 19 لسنة 2008 مؤرخ في 25 فيفري 2008 يتعلق بالتعليم العالي في تونس.

[17] المرجع السابق الذكر ص22.

[18] المسارات التكوينية الجديدة تكون قائمة على نظام الأرصدة، بحيث تصبح هذه الأخيرة قابلة للاكتساب النهائي وللتحويل إلى كل مكونات برنامج دراسي معين باعتبار حجم العمل الموكل للطالب والنظام والسداسي والوحدات التعليمية وملحق الشهادة وهو وثيقة تضاف إلى شهادة التخرج وتحتوي على معلومات حول الطالب والمؤسسة ومستوى الشهادة ومحتواها والنتائج المتحصل عليها والمسار التكويني للطالب.

[19] لقد كان تطبيق نظام "امد" وانخراط باقي المؤسسات الجامعية فيه بشكل تدريجي بحيث يكون في نسق تصاعدي، ينطلق من القاعدة أي القسم والمجلس العلمي لمؤسسة التعليم العالي، ثم بعدها في نسق أوسع وهي الجامعة تأتي بعدها اللجنة الوطنية القطاعية المختصة، فاللجنة الوطنية للإجازة التطبيقية أو الأساسية حسب طبيعة الشهادة وصولا إلى اللجنة الوطنية للإشراف وتأهيل مجلس الجامعات.

[20] الجمهورية التونسية، "**مذكرة اطارية لاعتماد نظام امد على مستوى الماجستير**" وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والتكنولوجيا، مارس 2009

[21] للاطلاع أكثر حول الاجراءات المرافقة لهذا النوع من التكوين الماجستير الهيكلة والتسجيل والارصدة والوحدات العلمية والمؤسسات المؤهلة وغيرها من الاجراءات يمكن العودة للمذكرة الاطارية الخاصة باعتماد نظام امد على مستوى ماجستير والصادرة في مارس 2009.

[22] عبد الرحمان نزيه، "سياسات التعليم العالي في الدول المغاربية تونس والمغرب نموذجا (دراسة مقارنة ما بين 2003-2013)" **مجلة دفاتر السياسة والقانون** العدد الثالث عشر جوان 2015 ص 404.

[23] بلقاسم الجطاري، "أزمة التعليم العالي في المغرب السياق المضمون التطبيق" مرجع سابق.

[24] المملكة المغربية، "**اصلاح التعليم العالي اللقاء الوطني بين الجامعات والفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين**" وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر، الدار البيضاء 30 أكتوبر 2001.

[25] تجدر الإشارة أن هذه اللجنة أوصى بها تقرير البنك الدولي سنة 1995، وكانت مدعومة من أعلى الهيئات في الدولة المؤسسة الملكية، كما تم اقتصار عدد أعضائها على 34 عضوا فقط.

[26] المملكة المغربية، "ظهير شريف رقم 1.00.199 الصادر في 15 صفر 1421 الموافق 19 ماي 2000 بتنفيذ القانون رقم 01.00 المتعلق بتنظيم التعليم العالي"، **الجريدة الرسمية**، عدد 4798 بتاريخ 21 صفر 1421 الموافق 25 ماي 2000 ص1194 المادة الأولى.

[27] لمزيد من التفصيل والاستزادة أكثر حول مواد القانون الجديد والصلاحيات للجامعات وكيفية التسيير بالإمكان العودة إلى: المملكة المغربية، "ظهير شريف رقم 1.00.199 الصادر في 15 صفر 1421 الموافق 19 ماي 2000 بتنفيذ القانون رقم 01.00 المتعلق بتنظيم التعليم العالي"، **الجريدة الرسمية**، عدد 4798 بتاريخ 21 صفر 1421 الموافق 25 ماي 2000 ص1194.

[28] المملكة المغربية، "**اصلاح التعليم العالي اللقاء الوطني بين الجامعات والفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين**" مرجع سابق.

[29] بلقاسم الجطاري، "**أزمة التعليم العالي في المغرب السياق المضمون التطبيق**" مرجع سابق.

[30] في هذا الإطار يرجع بعض الباحثين المغاربة سيادة العقلية الأمنية لدى بعض المسيرين كذالك الصعوبات والعراقيل البيروقراطية وسوء استخدام الأنظمة المعلوماتية والتكنولوجية الحديثة، هي من بين العوامل التي أثرت بشكل سلبي على مسار تنزيل الاصلاح الجامعي الجديد، إضافة إلى النقص الحاصل والمسجل على مستوى الإطارات التكوينية.

[31] المنظمة العربية للتنمية الإدارية، **مخرجات التعليم العالي وسوق العمل في الدول العربية. مخرجات ومدخلات التعليم العالي في الجزائر .** حميدة بوزيد 2011 ص73.

[32] سميرة العابد، زهية عباز، "ظاهرة البطالة في الجزائر بين الواقع والطموحات". **مجلة الباحث** جامعة ورقلة عدد 11 سنة 2012 ص82-80

[33] مؤسسة الفكر العربي، **التقرير العربي السادس للتنمية الثقافية. التكامل المفقود بين التعليم والبحث العلمي وسوق العمل والتنمية في الدول العربي.** بيروت: مؤسسة الفكر العربي ط1 سنة 2013 ص438.

[34] الحسين زدوتي، "**أزمة البطالة لدى حاملي الشواهد العليا بالمغرب دراسة وصفية تحليلية**". مقال منشور على موقع http://www.maghress.com/wadnon/7413 تاريخ الاطلاع على الصفحة 2015/12/13.

[35] محمد بوكطب، "**السياسة العمومية في ميدان التشغيل في المغرب: من حكومة السيد عبد اللطيف الفيلالي إلى حكومة السيد عباس الفاسي**" مقال منشور على موقع العلوم القانونية http://www.marocdroit.com/ تاريخ الاطلاع على الصفحة 06-01-2016.